محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية :دراسة في الأسباب والنتائج

م. أسراء احمد جياد *

الملخص :

بحثت هذه الدراسة موضوع محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية دراسة في الأسباب والنتائج ، وذلك لأهمية الموضوع على الساحة العربية في ظل ما شهدته البلدان العربية من ثورات متعددة وفي اكثر من بلد عربي ، إذ جاءت هذه الثورات بسبب الأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب العربي نتيجة تسلط أنظمة حكم تعسفية حكمت بلدانها بالقوة ، ما أدى الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل هذه البلدان . كان نتيجته عدم قبول الشعوب العربية باستمرار أنظمة الحكم هذه مادى الى إسقاطها بثورات واحتجاجات عنيفة . فظهرت على الساحة مجموعة من التيارات والحركات والأحزاب السياسية الحديثة والتي تحتاج الى وقت من اجل فهم واقع السياسة والحكم للخروج بالبلدان العربية من الحالة التي كان فيها الى بر الأمان وتأسيس نظام حكم يرضي الشعوب العربية الثائرة ويحقق طموحاتها وأحلامها .

* كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية .

Abstract

The Study deal with the subject of the Arabic revolutions and the interaction and effect determinations among these revolutions and the reasonsand results related to these revolutions. The importance of the subject comefrom the events which took place in more than Arabic country . These revolutions occurred because of the

Bad situations which the Arabic people suffered frome because of the authoritarianismof the governing systems which ruled their countries with power and this led to an politicaland social and conomic instability inside these countries. The Arabic people didn't accept the continuity of the governing system and this led to astrong revolutionary movements resulted to an over thrown of these of these governing systems . The result of the Arabic revolutions was the rise of modern political parties and political groups which time to understand the reality of the politics to transfere the Arabic countries from asituations to another situation and establishing a governing system to satisfy the Arabic people and making their ambitions.

المقدمة

لم يكن حال الانظمة العربية بالمستوى المطلوب ، ولعل هذا الأمر ما شغل تفكير الكثير من المتخصصين والخبراء المهتمين بالشأن العربي وتقييم أدائه في المحافل الإقليمية والدولية ، وهو : الى أين يتجه النظام العربي ؟ومدى انعكاس ثوراته على استقرار دوله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ...الخ ؟ وما هي الاتجاهات الكبرى للتطور السياسي العربي والتي ستترك تداعياتها مستقبلاً على أوضاع البلدان العربية ؟

وهنا قد يكون من الصعوبة الموضوعية لأي باحث في الحكم والقول المتوازن في الأحداث التي تمر بها البلدان العربية مهما كانت أسبابها ودوافعها والنتائج المترتبة منها ، يرجع الأمر هذا إلى حقيقة مفادها ، إن هذه الثورات العربية كانت أشبه ما تكون بالظواهر الطبيعية المدمرة كالبراكين والزلازل التي لايستطيع الانسان تحديد وقت حدوثها او السيطرة على نتائجها ، وإنما كان الجميع يدرك ان الدول سواء كانت جمهورية او ملكية والتي تغلب عليها حب الاستئثار بالسلطة أصبحت بمثابة حزام بركاني ،بسبب الخلخلة في تركيبتها السياسية وتكويناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي انتجت ظواهر عدم الاستقرار في مختلف المجالات.

وقد كانت الأسئلة تطرح نفسها بالشكل التالي : ماهي طبيعة ما يحدث ؟ وهل تندرج ضمن موجة جديدة للتحولات الديمقراطية ؟ والى أي مدى ستصل هذه الثورات في تاثيراتها وتحقيق اهدافها ؟ وما هي حدود هذا التأثير؟ وماهي العوامل التي ستعمل على إجهاضها والانقلاب عليها ضمن ثورة مضادة ، اذا تم اعتبارها ثورات فعلا ؟

إن إسقاط أنظمة حكم غير صالحة رغم صعوبتها تعد عملية أسهل بكثير من إعداد وبناء أنظمة حكم جديدة صالحة وإدارة قوية بأسم القانون وهذا يعد من اهم التحديات التي تواجه القوى التي ظهرت على الساحة السياسية العربية الجديدة .وقد كان واضحاً ان هناك انقسام وخلاف في مواقف الدول العربية ازاء هذه التطورات، لذا فالنظام العربي قد وصل الى ذروة مأزقه، وان التغيير ألقسري سيفرض نفسه

حتماً نتيجة لتعثر التغيير الطوعي ، وافتقاد النظام لآليات تطوير نفسه وعجزه عن التكيف والتجاوب الايجابي مع مطالب الاصلاح والتغيير .

الأمر الذي أدى الى انفجار الثورات العربية او ما اصطلح على تسميته بـ(الربيع العربي) والذي كانت بدايته في تونس وسقوط الرئيس زين العابدين بن علي وبعده في مصر وسقوط الرئيس محمد حسني مبارك ثم الى ليبيا وسقوط الرئيس معمر القذافي وكذلك تنحية الرئيس اليمني من الحكم بقوة الامر الواقع من المتظاهرين والمعارضين لحكمه، وبعدها الفوضى والحرب الدائرة في سوريا حاليا ودول عربية أخرى خرجت فيها التظاهرات المطالبة بالإصلاح والتغيير في مملكة البحرين وسلطنة عمان والسعودية والأردن والعراق وغيرها .لقد هز زلزال هذه الثورات أركان الانظمة العربية وامتد تصدع هذا الامر الى الدول المجاورة بفعل التداعيات الصاخبة منها الداخلية وكذلك الخارجية والإقليمية والدولية للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات. كل ذلك أصبح مجال مراجعة وتقييم أمام حقائق جديدة فرضتها أحداث تلك الثورات وتداعياتها ، لاسيما ان تفاعلات وتداعيات تلك الثورات مازالت مستمرة وممتدة ، ايضاً مازالت نتائجها وآفاقها مفتوحة على تطورات لانعلم متى وكيف ستنتهي ؟، لكن المطلوب هنا هو البحث في آمرين مهمين :

الأمر الأول : هو كيف أثرت أحداث هذه الثورات العربية ونتائجها وأصداؤها على إدارة السياسة والوضع الأمني في البلدان العربية ؟ وهل فرضت متغيرات جديدة ومراجعات على إدارة العمليات السياسية وبالذات القواعد الحاكمة للسلطة والعلاقة بين الحكومات والشعوب .الأمر الثاني : هو كيف أثرت هذه الثورات وأصداؤها على إدراك صناع القرارات السياسية في البلدان العربية وماهو الدور المطلوب في هذة الظروف المضطربة ؟.

الأسئلة كثيرة بهذا المجال لكن قبل البدء في تقديم إجابات عليها لابد من الاشارة الى عدد من الملاحظات المهمة والتي يمكن ان تعد بمثابة فرضيات للدراسة وهي بالاتي :

1- ان الثورات العربية مهما كانت تداعياتها وظروفها ، سوف تغير مستقبلاً ، وان كانت بدرجات مختلفة من دولة الى اخرى، من معادلات الحكم والسياسة والثوابت في الدول العربية .

2- ان مفهوماً جديداً لأمن النظام الاقليمي العربي سوف يفرض نفسه ، وهذا المفهوم سوف يحرص على إدراك متغيرين أساسيين على معادلة الأمن القومي العربي وهما:

المتغير الأول : يتعلق بمصادر التهديد ، اذ فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق او يعادل مصادر التهديد الخارجي .

المتغير الثاني : فيتعلق بما ظهر من خلافات مع الحليف الاستراتيجي الأمريكي ، وذلك بسبب التزامات وأداء الاخير غير المرحب به على خلفية السلبية الامريكية والتي أنتجت سقوط العديد من حلفائها دون ان تحرك ساكن (حسني مبارك وقبله زين العابدين بن علي) .

3- والمهم ايضاً في ادارة الازمات والتداعيات هو التحول من ادارة ردة الفعل الى ادارة الأفعال في محاولة للحد من تداعيات تلك الثورات وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة الشعوب.

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج النظمي والتحليلي والوصفي والمقارن ، وذلك للاستفادة العلمية .

وبناءاً على ذلك قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاج جاءت بالاتي :

المبحث الأول : الأسباب الداخلية للثورات العربية .

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية للثورات العربية .

المبحث الثالث : محددات التفاعل والتأثير ونتائج الثورات العربية .

الخاتمة والاستنتاج .

المبحث الاول :الأسباب الداخلية للثورات العربية

لم يكن احد يتوقع ان تكون الأيام الأولى من العام 2011 انطلاقة لاحتجاجات وثورات صاخبة تجتاح المنطقة العربية، ويكون نتيجتها الإطاحة بأنظمة قديمة ، متمسكة بالحكم بقبضة من حديد (بالقوة) وحريصة على البقاء بالسلطة الى أمد غير محدد، على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي سبقت تلك الأحتجاجات ، والتي كانت تؤشر الى اقتراب ساعة الصفر لبدء انطلاق شرارة الثورات ، لذلك اخذت التفسيرات والتحليلات التي تناولت تلك الاحتجاجات والثورات العربية ، تنحوا باتجاهات مختلفة في تشخيص أسباب ونتائج هذة الأحداث الجارية في العديد من الدول العربية .

مما لاشك فيه ، أن ابرز أسباب الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية ، كان البارز فيها الضغوط الداخلية (سياسية ،اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها) والتي يرزح تحتها السواد الأعظم من الشعوب العربية في ظل فضاءات مضطربة تتسم بالفساد وخنق الحريات وتراكم الفشل في إخراج البلاد العربية الى بوتقة العالم المتحضر ، والدليل على ردة الفعل ، ان الثورات العربية لم تحصل لو لا الفشل الهائل في تحقيق طموحات الشارع العربي[1] ، الامر الذي سبب انطلاق شرارة الثورات في 18 ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي **** . وهنا عدت واقعة البوعزيزي سبباً مباشر لبداية الثورة وليس السبب الرئيس لها ، انما كانت هناك أسباب عدة منها الداخلية والخارجية والتي دفعت بالشعوب العربية للخروج الى الشوارع ، مطالبة بالإصلاح والتغيير ،واخذ البعض منها منحى اسقاط حكامهم ونظمهم السياسية .وهذا يتطلب التوقف عند الاسباب ، وهي متشعبة ،بل ومتعددة منها ماهو تقليدي ،ومنها ماهو مستجد وهنا:

تحاول الدراسة استعراض ابرز الأسباب الداخلية للثورات العربية، والتي لها دور حاسم ومهم في تفجير الأحداث المتوالية لاندلاع الثورات العربية او مايسمى اليوم بالربيع العربي ، و منها الأتي :

1- طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي .

2- التباينات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي .

1- طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي

ان معظم الدول في العالم العربي ذات أنظمة سلطوية واستبدادية ، أي تقوم على احتكار نخب معينة للسلطة مع غياب أي ممارسة ديمقراطية حقيقية ،ويكون هذا الاحتكارباساليب القمع والاضطهاد ،او نتيجة قبول شعبي بالإكراه اذ لايعبر عن نفسه في صورة مشاركة حقيقية ، مع غياب دور كامل لمشاركة المجتمع المدني في أدارة السلطة [2] . اذ كان النمط السائد في مسيرة السلطات في الحكم قائم على مصادرة حق التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وغياب الحرية في التعبير وحرية الإعلام بل هذه الاحوال تعد في خانة المحظورات فضلا على انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ، مع تباين اشكال هذه المصادرة التي وصل بها الحال الى حد تحريم اقامة الاحزاب في الكثير من البلدان العربية ، وتم تقنين نظام الحزب الواحد الذي اخذ صيغته في العراق ومصر والسودان وتونس ....وغيرهم[3]. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن جميع الانظمة السياسية العربية تتسم بنفس الخصائص والسمات في ادارة السلطات السياسية ، ومن سماتها المميزة انها لم يكن لها مواقف ثابتة وجوهرية ازاء التحولات والتجارب الديمقراطية ، بل استبعدتها تماما من برامجها السياسية اليومية ، رافضة الواقع المتطور والتقدم الذي تعيشه بلدان العالم الخارجي بقوة الامر الواقع والمخالف لجميع القوانين والأعراف الدولية[4].

ومن هنا سنسلط الضوء على الاوضاع السياسية التي ازيحت بموجبها الشعوب انظمتها الاستبدادية في اطار مايسمى بالربيع العربي ، بالاشارة الى انعدام التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والحريات العامة ، فضلاً عن ضعف دور المعارضة السياسية ، والتي انتجت في احسن الاحوال انفتاحا سياسيا محدودا، وقبول انظمة قائمة على فرد او قلة ، وغياب فكر سياسي عربي موحد هذا الى جانب انعدام المشاركة السياسية [5] . لذلك وصفت هذه الانظمة بالاستبداد والقمع والفساد ، وكان من اهم ملامح حكمها مايلي :

أ- في مقدمة هذه الاالملامح مايمكن تسميته بالجمود السياسي ، اذ تشترك جميع الانظمة السياسية العربية بالاختلاف السياسي ، وعدم ممارسة

الديمقراطية الحقيقية وهذه لايمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة ، التي يشوبها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع العربي ، وثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية ، ولكن بالمحصلة لايوجد تداول للسلطة ، وادى ذلك الى فقدان الامل في أي تحسن او تغيير في ظل تلك الانظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الثورات العربية .

ب- مقاومة الحكام لجميع مبادرات الانتقال الى الديمقراطية الحقيقية ، واستخدام القمع والارهاب لفرض الخضوع والطاعة للشعوب العربية لهؤلاء الحكام ، والذين تتجسد فيهم نزعة الاستئثار بالسلطة وقمع جميع مظاهر التحرر من قبضة السلطة الحاكمة ، والتي باتت تعرف بمفردات محددة مثل الشخصانية او الفردية او الشمولية وغيرها من المسميات .

ت- غياب التشريعات القانونية –الضامنة لحقوق الانسان وحرياته العامة .

ث- وجود ثقافة استبدادية متأصلة في شخصية الحكام تتعارض مع قيم ومبادئ الشعوب العربية

ح- محاولات استيراد نموذج من تجارب الغرب في الديمقراطية لاتتوافق مع قيم وعادات وظروف المجتمع العربي [6] .

وفقا لذلك فان التداول على السلطة لم يكن معروفا او موجودا في جميع الانظمة العربية ومنها مصر منذ وصول حسني مبارك الى سدة الحكم في عام 1981 بعد اغتيال الرئيس انور السادات ، وفي ليبيا منذ وصول العقيد معمر القذافي الى الحكم اثر انقلابه على الملك إدريس الاول السنوسي عام 1969 ، وكذلك الحال في تونس منذ تولي زين العابدين بن علي السلطة في انقلاب على الرئيس حبيب بو رقيبة في عام 1987 ، جميع هؤلاء الحكام كانوا يحكمون البلد بالقمع والارهاب وبقبضة من حديد، اذ لم يكن هناك مكانة للمعارضة الحقيقية وكذلك تحريم وجود احزاب سياسية ما عدا الاحزاب التي تدور في فلكهم ولا تتقاطع مع مصالحهم في الحكم ، هذا الحال فرض بأساليب الارهاب والتهديد والاعتقالات مما ادى الى التجاوز على حقوق الإنسان(Human right) وحرياته(freedom)

الى جانب انعدام تداول السلطة[7] .ففي ليبيا مثلا لم يكن هناك أي حزب سياسي يذكر سواء في السلطة او في المعارضة ، وبصدد الاحزاب السياسية قال القذافي (من تحزب خان) ، اما في تونس فقد اعطيت الرخص لسبعة من الاحزاب السياسية بأسم المعارضة ولكن في الحقيقة ليس لها أي دور يذكر في الحياة السياسية ، وهم جزء من السلطة ، اذ كانوا في الانتخابات التي جرت عام 1994 كما وان الدستور التونسي يشترط في الترشيح للرئاسة ان يكون مزكى من قبل 30 نائب في البرلمان او رئاسة البلدية والمعلوم ايضاً ان كل هؤلاء هم من اعضاء الحزب الحاكم الموالي لرئيس النظام بن علي ، لذاانفرد بالترشيح لرئاسة الجمهورية ، وحصل على نسبة 99،91%من اصوات الناخبين، اما في مصر فمنذ تولي حسني مبارك الرئاسة اجريت فيها 7 انتخابات وكانت النتائج جميعها لصالح الحزب الحاكم برئاسة مبارك[8] .

ولعل اللافت للنظر ان الثورات العربية تركزت في بلدان عربية معينة ، لاسيما البلدان التي لازالت تحكمها انظمة ذات خلفية عسكرية ثورية او انقلابية (مصر 1952 ،تونس 1957 ، اليمن 1962 ، ليبيا 1969 ، سوريا 9 انقلابات والعراق 6 انقلابات وغيرها) وبكل تأكيد كان لهذه الاوضاع غير المستقرة لتلك البلدان تأثير ومباشر على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...وغيرها وإبقاءها مغلقة الى حد ما، ومعزولة عما يجري من احداث وتطورات في العالم [9] .

لقدكان للخلفية العسكرية والحزبية ذات الطابع الاستبدادي الشمولي والاحادي، تأثير كبير على التركيبة السياسية والاجتماعية لتلك الانظمة ، والتي دفعتها لاستقلال السلطة ومؤسسات الدولة والدساتير والجيوش والسلطات التشريعية من اجل خدمة مصالح رأس النظام السياسي حصراً ، وتقنين وجودها ودسترة فلسفتها في الحكم واطالة امد بقائها ، لذا كانت القبضة الامنية الصارمة من اهم وسائلها في الحكم، هذه الصور تعطينا تفسيرات مهمة وواضحة عن طبيعة الانظمة السياسية والثقافية غير المستقرة وغير المتجانسة لاغلب حكام تلك النظم منذ تاسيسها، عموماً ان من ابرز السمات المشتركة بين تلك الانظمة تلتقي في التوجهات من خلال ترسيخ فكرة استخدام القوة كوسيلة فاعلة يعتمد عليها في

تحقيق استقرار انظمتها السياسية ، علماً ان هذه الفكرة لاتنسجم مع طبيعة الحياة المدنية وطبيعة الانسان نفسه [10] .

وفي السياق ذاته اثارت الاحداث العربية اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين في الشان العربي ، وتفاوتت الرؤى من قبل الذين بحثوا هذه المسألة (الثورات العربية) ، وكان من بينها تلك التي تميزت بالتفرد في فهم الاسباب والدوافع التي انتجت ما يعرف اليوم بأسم (الربيع العربي) فكاتب في صحيفة نيويورك تايمز الامريكية توماس فريدمان –يرى ان السبب وراء تلك الثورات ، انما يرجع الى توقف الناس عن الشعور بالخوف تجاه زعمائهم [11] . وعليه فان من الاسباب البنيوية للثورات العربية ناتج في جزء منها من حالة عدم الاستقرار والتي تتباين حدتها من دولة الى اخرى وهو مايتضح من الجدول التالي لعدم الاستقرارالسياسي خلال الفترة من نهاية عام 2010حتى بداية عام 2011 استنادا لمؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية موضحة في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يوضح حالة عدم الاستقرار في الدول العربية .

عدم استقرار عال جدا 80 -100%		عدم استقرار عال 60-79%		عدم استقرار نسبي 40 -59%		عدم استقرار بسيط اقل من 40%	
اليمن	7، 90	ليبيا	1،78	الاردن	7،59	-	-
السودان	9، 87	مصر	7،74	تونس	3،52	-	-
		العراق	6،73	لبنان	2،49	-	-
		سوريا	9،72	الامارات	90،43	-	-
		موريتانيا	1،71	الكويت	7،42	-	-
		الجزائر	5،69	قطر	41	-	-
		عمان	8،65			-	-
		البحرين	3،63			-	-
		السعودية	2،61			-	-
		المغرب	9،60			-	-

المصدر : وليد عبد الحي ،المشهد السياسي العربي 2012 : اقليم مضطرب ،انظر الرابط : http: // www.fredsakademiet .dk/ tid /2000/2011/mag .

2- التباينات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي

تعد ظاهرة التباين الاجتماعي والاقتصادي او عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ظاهرة واضحة في جميع الانظمة السياسية العربية ،اذ ان البلدان العربية مقسمة الى فقراء واغنياء تبعاً لمواردها الاقتصادية ، مما اسهم في اندلاع الاحتجاجات والثورات العربية، ايضا يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات ، والتي اثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رقيها ورفاهيتها ومنها حالة الاحباط التي اصيبت بها شعوب هذة البلدان بسبب ، ضعف برامج الاصلاح الاقتصادي بصفة عامة وتسببها في العديد من المشكلات الاجتماعية هذا الامر يرتبط بمدى وجود تجانس في المجتمع وعدم انقسامه الى طوائف واثنيات ، وكيفية تحويل هذا الانقسام الى صيغة ديمقراطية توافقية اجتماعية بحسب مفهوم المفكر الهولندي (ارنت ليبهارت)، وقدرتها في الحد من ظواهر الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل[12] .

وفي هذا الاطار لايمكن اغفال مايمكن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ، ببعديه الاقتصادي والثقافي وحتى الطائفي والمذهبي في الواقع العربي الحاضر ،اذ شهدت الدول العربية الحالية تكريس الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وشرائحه ، سواء الفجوة بمعناها الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي ، اذ ينقسم المجتمع الى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة(اغنياء وفقراء ،متعلمون واميون، اسلاميون وعلمانيون) يضاف الى ذلك انقسامات اخرى (مسيحيون ومسلمون) او (سنة وشيعة) وتلك الاستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة تجانس واتساق من الذات الى تشتيت وتوتر ، وبالنتيجة قابلية للانفجار والتصارع وفق وقع تسارع وتيرة تلك الثنائيات المتضادة[13] .

وذلك يرجع الى ان شعوب المنطقة العربية لاتزال تعيش في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على العلاقات والروابط القرابية التي اساسها القبيلة ، والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد الموروثة ،وقد كشف التقرير العام للامم المتحدة للتنمية الانسانية لعام 2002 ، بأن العالم العربي يعاني من حالة التخلف والتبعية

بكل مايرتبط بالتنمية الانسانية قياسا لدول العالم المتحضر ، اذ بلغت نسبة البطالة في العالم العربي 12-15% من القوى العاملة ، وهو من اعلى معدلات البطالة على مستوى العالم ، ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة ان البطالة تتركز بين اوساط الشباب وهم الفئة العمرية التي تتراوح اعمارهم مابين 15 الى 24 سنة تقريبا، وهذا رقم مخيف ويعد من اعلى النسب ويعتقد ان هذه النسبة سترتفع الى 25% مستقبلا بسبب عدم وجود استراتيجيات تنموية حقيقية وكذلك عدم وجود توسع في سوق العمل لاستيعاب الطاقات والايدي العاملة العربية[14] . وهذا ما دعى بعض الاقتصاديين الى وصف بطالة الشباب بالقنبلة الموقوتة، ومما يبرز عدم قدرة الاقتصادات التنموية العربية على خلق فرص العمل انه مع مطلع 2011 بلغت نسبة المشتغلين 43% في حين كانت تزيد على 60% على مستوى العالم وتصل الى 70%في شرق اسيا كما موضح بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2) يوضح نسبة البطالة بين الشباب في جنوب وشرق اسيا

الدولة	المعدل الكلي %	الشباب %
مصر	12	27
تونس	13	29
اليمن	16	26
سوريا	11	23
البلاد العربية	11,5	25
جنوب وشرق اسيا	4,8	11

المصدر: سميررضوان ،التحدي الاقتصادي:ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية ، السياسة الدولية ،العدد188،نيسان 2012،ص66.

ولمزيد من التحديد يقتضي الامر التعمق في دراسة تلك المظاهر وكما يلي :

1- الجانب الاقتصادي : فهو اكثر الاسباب اثارة لمايجري في الساحة العربية من احداث صاخبة ، انه المحرك الاهم لكل ذلك ، فالدول العربية هي الاعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة كما ذكر انفاً .والتي ساهمت في اندلاع شرارة الثورات العربية ، ايضاً وجود مشاكل اقتصادية مابين الدول العربية

التي اندلعت فيها الاحداث في كثير من القطاعات الاقتصادية ، والتي اثرت في نوعية وحياة الشعوب العربية ، والنتيجة توسع دائرة الاحباط والضغط التي اصيب بها شعوب هذه الدول ، وتسببها في العديد من المشاكل في كثير من القطاعات الاقتصادية واخفاقها في القضاء على معدلات الفقر والبطالة ، وحسب راي وزير المال الاردني الاسبق الدكتور محمد ابو حمور ، فان ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب العربي كانت من الاسباب الرئيسة لحدوث الربيع العربي يضاف الى ذلك ضعف المساءلة والشفافية واستشراء الفساد وانخفاض التجارة البينية ، والاستثمارات العربية داخل الوطن العربي وغياب العدالة في توزيع الثروات [15] .

ومن الاسباب الاقتصادية المهمة للثورات العربية مايلي :

أ- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة بل الحال في ترجع نحو الاسوء فضلاعلى عدم توافق ماتعلنه الانظمة السياسية مع الواقع .

ب- التفاوت الملموس في مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي .

ت- ارتفاع معدلات البطالة عن العمل في البلدان العربية لاسيما في اوساط الشباب، الامر الذي انتج شريحة من الشباب ان تعيش حالة من اليأس والاحباط من سوق العمل .

ث- التجزئة وحالة الانقسام بين فئات الشعوب العربية ، واعاقة التنمية بسبب السياسات الخاطئة لحكومات دول الثورات العربية .

ج- ارتفاع معدلات الفقر من السكان في العديدمن البلدان العربية ، اذ بلغت نسبة الفقر في الصومال وموريتانيا وفلسطين والاردن والسودان واليمن نحو 40% وتجاوز الفقر في مصر 21% ايضا تجاوز خط الفقر 10% في العراق وسوريا وتونس والجزائر .

ح- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في اغلب البلدان العربية ، مثل الصحة والمواصلات والاتصالات والبنية التحتية ، ايضاً تفاقم معدلات الامية .

خ- ارتفاع معدلات التضخم المالي ومعاناة الشعوب من ارتفاع الاسعار ونقص وسوء التغذية في ظل ارتفاع الاسعار ، وفشل الحكومات في وضع سياسة تنموية تخدم الشعوب العربية .

وهنا يعتقد احد الباحثين (فهد العرابي الحارثي) ان التنميات العربية ، تنميات ملفقة ، عمياء ، عرجاء وانعزالية صممت للاستهلاك السريع وليس للابداع والرسوخ والشراكة الحقيقية في المنجز البشري على مستوى الكون ، وهي خلقت ثقافة مجتمعية مصابة بانواع من العلل المستعصية ، ابرزها ثقافة البطالة المتنوعة التي اكتسبت شرعيتها من نظام اقتصادي واجتماعي مختل ، يحتاج الى اعادة ترتيب جديدة تضع في اول مهامها تنمية الانسان والارتقاء به كغاية ، وتفجير طاقاته وامكاناته خدمة للبلد [16] .

2- التربية والتعليم : يعد تراجع جودة الخدمات العامة للشعوب العربية ، مثل التعليم والصحة والاتصالات والمواصلات، الامر الذي انتج انعكاسات على احوال السواد الاعظم الشعب العربي لاسيما شعوب الثورات ، ففي احصائية تم ذكرها من قبل منظمة اليونسكو لسنة 2009 في مسالة تفاقم معدلات الامية في الوطن العربي مانسبته نحو30% من مجموع سكان العالم العربي والبالغ عدده 335 مليون نسمة، وهذه النسبة من الامية توزعت بين البلدان العربية وعلى راسها العراق59% وفي السودان 50% وفي مصر 6،33% ونحو 5،15% في سوريا ونحو 2،13% في ليبيا ، 1،41% في اليمن ونحو 4،19% في تونس وفي المغرب نحو38% [17] .

وتؤكد التقارير التنموية ان ارتفاع نسبة الامية في الوطن العربي تشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي كماتترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة[18] . ان الواقع العربي يعيش حالة من التخلف وبعيد عن النهضات العلمية المتسارعة في دول العالم المتحضر ، لذلك فالواقع العلمي والتربوي في اوساط الشعوب العربية لايحتاج الى توصيف او تشخيص فالامر اصبح واضح لجميع المراقبين ، وعليه النهوض بهذا الواقع المترهل تقع على عاتق صناع

القرار ، اذ لايمكن تصور تنمية وتقدم اجتماعي واقتصادي دون تطور الابحاث العلمية من خلال دراسة واقع البلدان العربية ومتطلباتها المتنوعة [19] .

اما البحث العلمي العربي فيعاني من مشكلات أبرزها الآتي :

1- لا توجد مراكز للتنسيق بين المؤسسات البحثية .

2- لا توجد صناعة معلومات متطورة .

3- لا توجد حرية أكاديمية كاملة .

4- ان البحث العلمي يفتقد الى برامج تنموية واضحة .

5- تهميش الكوادر العلمية وتهجيرها في حال عدم توافقها مع سياسة الحكومات المختلفة .

6- ابتعاد الكثير من الأكاديميين عن الاشتراك بالسلطة والامتناع عن الانضواء تحت أي شكل تنظيمي سياسي .

7- ان اخطر دور يؤديه الأكاديميين هو التحول الى ابواق للانظمة الحاكمة واقلام تبرر ممارسات الحكام من قمع ومصادرة الحريات .

المبحث الثاني :الأسباب الخارجية للثورات العربية

إلى جانب الاسباب او المحددات الداخلية والتي تعد الأساس في انفجار الثورات العربية ، توجد عوامل مؤثرة خارج حدود تلك الدول ، التي انفجرت فيها الثورات والتي يمكن تسميتها بالاسباب الخارجية ، علماً ان الأخيرة لايمكن ان تشكل علامة بارزة وبشكل واضح وجلي ، بتلك الإحداث او الثورات مقارنة بالعوامل الداخلية المار ذكرها .

وحول دور االاسباب الخارجية في مسار الثورات العربية يوجد اتجاهان :

الاتجاه الاول : مؤيدو هذا الاتجاه ينظرون الى الاحتجاجات (الثورات) العربية من منظور ان اسبابها ودوافعها مرجعه عوامل داخلية بحته ، مؤكدين انه لادور لاي عوامل خارجية تذكر، بل يذهب البعض الى ابعد من ذلك مشددين على ان الغرب عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، ليسوا فرحين بالأحداث الجارية على الساحة العربية ، ولكنهم تعاملوا معها على انها واقع فرض نفسه بإرادة الشعوب

العربية المضطهدة ، وقد تأثر هذا الاتجاه بالمواقف والتصريحات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية والتي نظرت بقلق الى ماحدث في تونس لاسيما ان نظام (زين العابدين بن علي) كان معروفاً بولائه لأمريكا ، الامر الذي جعل الأخيرة ان تنظر بقلق إزاء الاحداث في حينها ،ولكن مع تطور الاحدث وابتدأ من اواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 والتي انتهت بسقوط رئيس النظام (بن علي)[20]. اعترفت الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا الغربية صراحة انها تفاجأت بنتيجة الثوره التونسية اوما تسمى بثورة الياسمين ، كما جاء على لسان المفكرين والسياسيين الاجانب ومختلف المؤسسات العلمية والفكرية التحليلية ، لذلك ترددت الحكومات الغربية وبضمنتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعم واسناد الثورة في كل من تونس ومن بعدها مصر في البداية ، ولكن بعد ان اصبح الحال واقعاً ، وافرزت الاحداث بالنجاح لصالح الاحتجاجات (الثوار) غيرت موقفها تباعاً من ذلك ، اذ جعلت نفسها في موقف وسط بين النظام ومصالح الشعب [21] .

ووفقاً لذلك فقد صرحت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون لقناة الجزيرة الفضائية، على الدور الامريكي المراقب لما حدث في تونس من اعمال واحداث صاخبة من الشعب ضد النظام ، دون ان تتخذ امريكا موقف مؤيد الى جانب النظام (بن علي) على حساب الشعب المنتفض والثائر ولا العكس بالعكس ، ثم أشارت في جانب اخر : ان الاحتجاجات في تونس تعد خليط من الاقتصاد والسياسة موضحة الى ان واشنطن ليست طرفاً فيها [22] .

أما في ثورة 25 يناير 2011 في مصر دعت الولايات المتحدة جميع الاطراف الى التهدئة وضبط النفس بعيداً عن الفوضى واعمال العنف ، وهنا اشار المتحدث بأسم وزارة الخارجية الامريكية (فيليب كراولي) : ان الولايات المتحدة الامريكية تقف الى جانب الشعوب في التعبير عن إرادتها ورأيها وضمان حقوقها وحرياتها العامة ، وبهذا الخصوص تحدثت هيلاري كلنتون : بأن حكومة مبارك مستقرة وانها تسعى الى تلبية مطالب الشعب[23] .

اما في حالة ليبيا فقد تغيرت المواقف ، اذ تدخلت الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربية من خلال إصدار قرار رقم 1973 في 17 اذار 2011 من قبل مجلس

الامن الدولي وبرعاية أمريكية وأوربية ، والذي تضمن فرض عدة عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي ، والقائم على حظر الطيران ، وتنظيم هجمات مسلحة ضد قوات النظام الجوية لمنعها من الطيران في الاجواء الليبية ومنعها من الحركة . ووفقاً للقرارالمذكور تدخلت قوات حلف الشمال الاطلسي (الناتو) وكانت النتيجة اسقاط نظام القذافي واعوانه ، ايضاً كان لتركيا دور في ليبيا اذ انها لم تساند الاحتجاجات في بداية الامر ، لما يربطهما من علاقات وروابط اقتصادية بين الطرفين ، ولكن مع تغيير الاحداث غيرت موقفها من رافض الى مساند لحلف الناتو.

وهنا فأن العلاقات الدولية والاقليمية تمثل مشكلة حادة تثير ازمات طوال الوقت، فمن ناحية عدم وجود التزام واتفاق على الطريقة التي تتم إدارتها بها ، والتخبط من ناحية اخرى عندما تتم مواجهة مشكلة ما ، فضلاً عن التدخلات الدولية والاقليمية داخل دول الثورات بحيث تتصاعد الى مستويات تصل الى مرحلة التصادم والاقتتال ، والتعامل بازدواجة مع اطراف الاحداث الجارية على الساحة العربية ، الامر الذي يربك المعادلات الداخلية للدول [24] .

اما في اليمن فالحال يختلف عما حدث في ليبيا ، وهنا تدخل مجلس التعاون الخليجي وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية من خلال تقديم مبادرة تسوية سلمية لجميع الاطراف المتنازعة ولضبط النفس والحؤول دون قلب ميزان القوى فجأة في اليمن ، لاسيما احتمال مايحدث في المنطقة من توتر وثورات يمكن ان ينعكس على حلفاء امريكا في منطقة الخليج العربي الامر الذي يؤدي الى قيام حرب اهلية وتكون نتيجتها الاضرار بمصالح امريكا الحيوية [25] .

أما ما يتعلق في الشأن السوري نلاحظ ان الموقف الغربي اتخذ اسلوبا متشددا ضد بقاء النظام السوري في السلطة لاسيما الولايات المتحدة الامريكية اما بالنسبة للموقف التركي فقد كان مسايراللموقف الغربي إذ وصف نظام الاسد بأنة استبدادي ودكتاتوري قتل من شعبه 50000 الف مواطن سوري وعليه فقد شرعيته (الاسد) لذا لابد من ازاحته بكل السبل الممكنة ، فيما بقيت كلاً من روسيا والصين وايران داعمة للنظام السوري[26] . اما دور السلطة في ايران فقد اتخذ مواقف متناقضة مع

بعضها بعضا من الثورات العربية ، وفقا لمنظورين ، اولهما : العلاقة مع ايران أي العلاقة بين النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة وايران ودورها الاقليمي ، هل هونظام صديق لايران ، ام عدو منحاز لامريكا واسرائيل ، اما المنظور الثاني : فكان تاثير هذه الثورات في توازن القوى الاقليمي وفي خرائط التحالفات والصراعات ، ولقد اكد السيد علي خامنئي المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية التزام ايران بهذين المحددين ،على هذا النحو وقف الايرانيون داعمين معنويا للثورات في تونس، ومصر والبحرين واليمن ، ولكن الامر كان مختلفاً في سوريا لدرجة ان وصل الحال الى تصادم ايران مع الموقفين التركي والاسرائيلي [27] . والملاحظ كان القلق الاسرائيلي واضحاً من تطورات الثورات العربية لاسيما في مصر بحكم العلاقة مع نظام حسني مبارك ، والمصالح التي ربطت النظام باسرائيل ، الامر الذي قامت به اسرائيل لتحقيق احتواء أي مخاطر للثورات العربية على مصالح وامن اسرائيل بالاتي :

- تحذير الحكومة الإسرائيلية للادارة الامريكية من التخلي عن حماية مبارك واعتبار التخلي عن هذا النظام تصرفا غير مسؤول ، أي ان اسرائيل كانت تتدخل لمنع سقوط نظام حسني مبارك الحليف الاستراتيجي لها .
- تنفيذ حملة اعلانية ودبلوماسية بهدف دفع امريكا لقبول التغيير الشكلي في النظام المصري .
- الخوف من شيوع حالة عدم الاستقرار في المنطقة مما قد يودي الى تعرض المصالح والعلاقات الاسرائيلية للخطر .
- وبشكل عام ان المخاوف الاسرائيلية من نجاح الثورات العربية وامتدادها الى الاردن والضفة الغربية والمخاوف من وصول الاسلاميين للحكم وبروز ادوار مصرية جديدة ، وتحالفات اقليمية جديدة مع ايران وتركيا ، والاهم هو ضبط العلاقات المصرية الاسرائيلية مابعد مبارك ، بحيث يبقى الاحتواء والسيطرة الاسرائيلية كما كانت في السابق [28].

وقد ذكرت صحيفة (الاندبندتت) اللندنية : ان الثورات الشعبية التي اجتاحت بلدان العالم العربي لم يكن احد يتوقع حدوثها ، وان تسقط انظمة في كبرى البلدان العربية ، ومن المؤكد ان نتائج تلك الثورات تركت اثارا كبيرة على الساحة العربية بأكملها . الا ان فشل القوى الغربية في تقييم الاحداث والمواقف العربية ، ورؤيتها بأن حلفائها في المنطقة سينجحون في الصمود امام تحدي الثوار والمتظاهرين ، هذا الحال يجعل من المهم التقصي والبحث في اثر سياسات القوى الغربية والتزاماتها تجاه حلفائها في المنطقة [29] .

وللاستفاضة بموضوع تأثير مواقف الولايات المتحدة والدول الاوربية بالإضافة الى دور الامم المتحدة في الاحتجاجات (الثورات) العربية ، يتطلب الامر هنا اجراء دراسة تحليلية وفق ماحصل من مواقف تجاه الثورات ، وخير دليل على ذلك ثورتا تونس وبعدها مصر ، اللتان حدثتا من دون دعم خارجي ، مقارنة بالتدخل المباشر لحلف الشمال الاطلسي (الناتو) في ليبيا بناء على قرار مجلس الامن رقم 1973 المار ذكره والذي لعب دورا حاسماً في اسقاط القذافي واعوانه[30] .

الاتجاه الثاني : ينظر اتباع هذا الاتجاه الى ان العوامل الخارجية لها الدور المؤثر في تحفيز الراي العام العربي للاحتجاج والتحرك نحو التغيير في العالم العربي ، هذا الطرف ينطلق في تصوره استناداً الى وثائق سرية كشفها موقع ويكليكس وورد عنها : ان الولايات المتحدةالامريكية دفعت عشرات ملايين الدولارات الى منظمات ديمقراطية في مصر ، وبحسب الوثيقة السرية التي سربها الموقع والمصادرة عن السفارة الامريكية في القاهرة في 6 ديسمبر2007 ، فان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ((يو آس ايد)) خصصت مبلغ 5،66 مليون دولار عام 2008 و75 مليون دولار في عام 2009 لبرامج مصرية لنشر الديمقراطية والحكم الجيد [31] .

ايضاً يرى هذا الطرف ان وثائق ويكليكس والموقع نفسه له دور مؤثر بما حدث من ثورات في المنطقة العربية ،اذ ان هذه الوثائق قد كشفت عن اسرار وامور عديدة تخص الحكام العرب وحاشيتهم ، ومنها حجم الثروات والفساد في ذمة الحكام ومقربيهم ، وهنا قال محمد حسنين هيكل :ان هذه الوثائق قد كشفت عن اسرار غاية في الاهمية لاسيما في تونس تحت حكم بن علي ، ولكنها لم تكن سبب في

الثورة ولم تؤثر على مسيرتها على ارض الواقع ، وإنما أعطت صورة عن حالة وحجم الفساد في أسرة بن علي ، وأضاف أيضا ان السفير الامريكي في تونس قد ارسل العديد من البرقيات والرسائل تناولت سيطرة بن علي وأسرته وأعوانه والتي تملك او تسيطر على كل شيء في السلطة والإعلام والمال وتفرض الاستبداد والقمع والتجاوزات غير القانونية [32] .

ومن الظواهر الأساسية التي أشار إليها أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا الأمريكية جوزيف ستيجلتز من تداعيات سلبية العولمة على العدالة والمساواة بين الدول ، فقد أوضح بان العولمة المبنية على النموذج الرأسمالي تكرس العديد من الظواهر الاقتصادية التي وصفها بأنها غير مقبولة أخلاقيا وغير مستدامة سياسيا ، وهذا مايحصل على الساحة العربية من اختطاف الدولة لصالح فئات ومصالح محدودة مع إهمال الشعوب العربية . أيضا لايمكن التغاضي عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان الاتصالات وأثرها البالغ في إحداث الثورات العربية[33].

ولايمكن اهمال التحولات الكبرى التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واثرها البالغ في مسيرة الثورات العربية ،فقد كانت سهولة الاتصالات سببا رئيسا في تسهيل اندلاع الاحتجاجات والتحركات الثورية في المنطقة العربية ، فمعرفة كل مايجري من احداث وتطورات بالحظة في اصغر مكان وفي ابعد دولة في العالم ، او مايحدث في قرية او مكان مجاور كان كافيا لتاجيج مشاعر الغضب والاحتجاج لدى الشعوب العربية الثائرة اولا بسبب المقارنة مع دول متطورة ينعم ابناءها بالحرية والكرامة ، وكذلك لان الانسان العربي اصبح على علم بما يتعرض له مواطنوه في أي مكان ، وربما يتعرض هو ايضا للوضع ذاته لذا شهدت السنوات الاخير تطورا ملحوظا في الوسائل الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية (الفيسبوك والتويتر) اذ اصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار ، وفي الوقت نفسه اداة للاحتجاج والتغيير[34] ، بل للتنظيم والتحرك لتغيير الانظمة المستبدة ، وهنا ايضا لايمكن التغاضي عن تاثير التركيبة الجيلية للشعوب العربية ، فالشريحة العمرية من(15-45) عاما اصبحت هي الغالبية العظمى في التركيبة السكانية للمنطقة العربية ،

الامر الذي سهل من عملية الانفجار واصبحت المطالب والحركة اسرع ، فضلا عن الفجوة الذهنية بين النخب الحاكمة والتي تتجاوز اعمارهم فوق الستين عام وابناء الشعوب الشبابية وتفكيرهم الاكثر انفتاح والانطلاق من قدرة الانظمة على الاستيعاب والتعامل مهم ، الامر الذي انتج تفاعلا اجتمعت فيه الاسباب التقليدية مع المستجدات السريعة المتغيرة والذي ولد شرارة الثورات العربية ،والتي لاتحمد نتائجها ان لم يتم التعامل معها بعقلانية وحذر .

المبحث الثالث : محددات التفاعل والتأثير ونتائج الثورات العربية

إن نجاح الاحتجاجات الاجتماعية في بلدان الثورات العربية (تونس ،مصر ، ليبيا واليمن) في تغيير انظمة الحكم كما ذكر سابقا ، والوصول نوعا ما الى تلبية مطالب الشعب الثائر ، كان وسيكون عامل مثير ومحفز للحركات الاجتماعية في البلدان العربية الأخرى ممثلة في العراق والجزائر والاردن والمغرب والسودان ولبنان وفلسطين ودول إقليم الخليج العربي بدون استثناء وغيرها ، من خلال تصعيد سقف الاحتجاج والتظاهر ، في ظل استمرار غياب الإصلاح السياسي ، وتفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية وخنق الحريات العامة[35] .وذلك بحكم التشابه والاقتراب في السمات والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الأنظمة السياسية في الوطن العربي ، وما تصاعد حدة العنف وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمعات العربي الا مؤشر الى الخلل الواضح الذي يرمي بضلاله على العلاقة بين الأنظمة السياسية المتعاقبة وشعوبها المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرياتها العامة التي يكفلها الدستور .

لذا فقد أفضت تلك الثورات إلى أوضاع جديدة على اكثر من اتجاه او مستوى، بما فيها انهيار نظم حكم ونشوء أخرى بديلة عنه، والتوقف عن اتباع سياسات قديمة ومراجعتها وفق اسس ومقتضيات التطلعات الجماهيرية العربية[36]، وهنا سيتم البحث في أهم خصائص ونتائج الثورات العربية :

1- خصائص الثورات العربية : لا يستطيع أي باحث في الثورات العربية الا ان يستنتج ان هذه الثورات ما هي الا احتجاجات اجتماعية عفوية تلقائية ،

انطلقت شرارتها بفعل السياسات الخاطئة في حكم البلدان العربية بأسلوب القوة، لذا انتقلت شرارتها من منطقة الى اخرى داخل البلد الواحد بفعل تلك الظروف القاهرة ، وبالنتيجة وبنفس هذه الظروف انتقلت هذه العدوى الى بلدان العالم العربي . ومن ابرز خصائصها الاتي :

أ- انها فعل شعبي مطلبي ، نشات شرارتها بفعل احتجاجات على اخطاء وسلبيات الانظمة الحاكمة (الاستبدادية) ثم توسعت تلك الاحتجاجات بفعل انهيار حاجز الخوف الذي اسرع في عملية تحطيمه ضعف اجهزة القمع في الدول التي قامت فيها الثورات اما ردرد فعل الشباب الغاضب ، فقد اكتشف المواطن العربي انه يمتلك قوة جماهيرية من خلال التلاحم والصمود في اي ظرف وفي أي مكان ، الامر الذي أنتج الى انهيار الأنظمة السياسية أمام انتفاضة الجماهير المطالبة بحقوقها وحرياتها المشروعة [37] .

ب- لم تكن تلك الثورات الشبابية في كل من تونس ،مصر ،ليبيا ،اليمن تحت قيادة حزبية او حركات أيديولوجية تقليدية ، وان تركب موجة الفعل او الحراك الاجتماعي وان تتمكن من قيادة المتظاهرين في شوارع مدن الثورات العربية المذكورة ، بمعنى ان هذه الثورات غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها نظريا وعمليا [38] .

إن القوة التي لعبت الدور البارز والمحفز في هذه الثورات العربية هي الحركة الشبابية ، لاسيما الفئة المتآلفة من طلاب الجامعات والعاطلين عن العمل ، بسبب البطالة القاهرة والتي يعاني منها المئات من ذوي المؤهلات العلمية ، فضلا عن تنامي الشعور بالظلم الاجتماعي عن حالة الفساد المنتشر في كافة مفاصل الانظمة السياسية في البلدان العربية لذا نشا الشباب العربي على كره الانظمة الاستبدادية، وتعلموا منذ نعومة أظافرهم ان يكبحوا ماسيهم عبر تجنب التعاطي مع السياسة ، وتقبل الحياة والاستبداد وبذلك نضجوا في عالم من الخوف والرعب ، لاسيما ان هذا الجيل متعلم ومثقف ولكنه تائه ، جيل طموح لكنه بائس من المجهول وغاضب من مرارة الحياة في انظمة بوليسية قمعية اسلوبها الوحيد العنف والتعذيب مقابل بقائها

لاطول مدة في الحكم [39]. ولكن لكل ظالم نهاية ، الامر الذي انتج الى انتفاض الشباب وعبر عن ذلك من خلال توظيف ثورة الخدمة الالكترونية (الفيسبوك) او (التويتر) للتعبئة والحشد للمظاهرات والتي استطاعت الالتفاف على جميع الحوافز وتدمير قواطع الرقابة البوليسية ، وتم ظهور حقائق إدارة الانظمة القمعية ووصولها الى ابعد مدينة والحصول على استجابة جماهيرية واسعة [40].لذلك يمكن تسمية الثورات العربية بثورات الحرية والكرامة الوطنية ، أيضا هي ثورة حقوق المواطن العربي .

ت- ان هذه الثورات لم تكن لها إستراتيجية محددة المعالم ، تبين انتقالاتها وردود أفعالها ، وانما وصفت (الثورات) بكرة الثلج التي تكبر كلما تدحرجت اكثر ، لذا كان من الواضح ان مطالب الجماهير غير مدروسة ، وإنما تزايدت هذه المطالب مع تصاعد حدة الفعل الثوري وتراجع ردة فعل الاجهزة الامنية التابعة للأنظمة السياسية ، لذلك أضحى ينظر الى هذه الثورات على انها حالة عاطفية ، جمعت ابناء الوطن الواحد على قواسم مشتركة عامة من حب الوطن وكراهية الأنظمة الاستبدادية .

ث- إنها ثورات اقتصرت على أفعال تعبيرية ضخم منها الإعلام فأصبحت عبارة عن مجموعة إفراد متحدثين لوسائل الإعلام ، تكون حول كل واحد منهم حركة او ائتلاف بعد نجاح الثورة ، اذ كانت جميع تلك الائتلافات والحركات فاقدة البرامج السياسية ولا تمتلك أيديولوجية واضحة ، ولا تعرف معنى المؤسسية ، ومن ثم فشلت في غالبيتها في التحول الى أحزاب حقيقية فاعلة [41] .

ج- لقد فندت الثورات الشبابية العربية الادعاء المعلوم للجميع طيلة العقود الماضية بان الحركات الإسلامية تمتلك حصرا قوة التصدي للأنظمة البوليسية في الوطن العربي ، نعم ان الحركات الإسلامية أصبحت أكثر قوة وعددا بعد تراجع الأحزاب القومية واليسارية والعلمانية وانحسار دورها في كل من العراق ومصر والأردن وغيرها الا ان الواقع العملي يظهر ان

انتفاضة الشباب العفوية بعد عام 2011 حققت في أشهر معدودة ماعجزت الحركات الإسلامية عن تحقيقه على مدار عقود طويلة .

ح- كان معلوما لدى جميع المشاركين في الثورات العربية ما الذي يريد هدمه والتخلص منه وهو الشعار الذي تم ترديده (الشعب يريد إسقاط النظام)، ولكن لم يكن يعرفون ماذا بعد ذلك ، وما هو النظام المنشود ، وحتى النخب التي انخرطت بعد ذلك بالثورات بعد التأكيد من انتصار الشباب بالثورة ، فبعيدا عن حقوق الإنسان والحريات العامة والعدالة والعيش الكريم ، لم يكن لدى للثوار برامج مؤسسية واقعية لهذه الشعارات لذلك كان من السهل ان تدخل الثورات العربية ،حالة من التخبط في مسار بناء نظامها السياسي مستقبلا .

2- نتائج الثورات العربية : ان المشكلة التي ينظر اليها البعض بان الثورات تعد غاية بذاتها ، وانهامستمرة لن تتوقف وليس لها حدود : اليوم تسقط انظمة وغدا الدولة ، وبعد غد تؤسس دولة على انقاض الاولى وهكذا ! لذا فالثورات العربية نتائجها لم تعد صافية مثلما تمناها الشباب الثائر منذ انطلاقتها ، اليوم نتحدث عن انظمة سياسية اتت بها الثورات من الاخوان والسلف ، ففي لحظة معينة انقض الاخوان والسلف والحركات الاصولية على تلك الثورات واداروها بطريقة تتواءم مع ايديولوجيتهما ، فما انتحه الثوار العربي ذهب مكان ووجهة اخرى ، بات اصحابها من الاقليات ، الامر الذي انتج عدم توقف الثورات حتى في البلدان التي ازاحت انظمتها ،فالنزول في الشارع والميادين لم ينقطع ، والاحتجاجات بقيت على حالها في هذه الحدود ، وهذا الحال يصعب التكهن بنتائجه . اذ لاتزال نتائج وتبعات الثورات العربية غير محسومة تماما في العديد من البلدان العربية الاخرى كالجزائر والسودان وموريتانيا والسعودية العربية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة ولبنان وغيرها ،لكونها شديدة التاثر باحداث الربيع العربي ومن ناحية اخرى ، ان سرعة تشكيل الثورات العربية وانتشارها عبر الحدود فضلا عن نتائجها التي عكست قي الواقع عن رسالة مفادها الى جميع انحاء العالم العربي ، ان التغيير ممكن من

الداخل وانه في متناول ايدي الشعوب ، وان المزيد من الاحداث سوف تتشكل في المستقبل . لذلك سارعت بعض الانظمة المرشحة لتداعيات الثورات العربية الى اتخاذ التدابير لمواجهة انتقال عدوى التغيير اليها من خلال استخدام الهبات المالية والسياسية من اجل تهدئة السخط الشعبي وشراء صمت الشعوب كما فعلت ذلك الانظمة الخليجية الغنية ، ومع ذلك يرى البعض ان هذه الاصلاحات المؤقتة ليست سوى جرعات مسكنة لعاصفة الثورات العربية المطالبة بحقوقها المسلوبة ، وان المسالة تتطلب وقت ليس بالكثير لاكتساح هذه الانظمة التي لاتزال امنة نسبيا منه.

تم التمكن بالفعل من اسقاط اربعة انظمة كما ذكر سابقا ، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة ، تم الاعتياد على وصفها بـ(الانتقالية) التي يفترض ان تشهد تاسيس جديد خاص بإقامة النظم الجديدة ، على اسس وبرامج مختلفة عن سابقتها ، تحقق اهداف تلك الثورات في جمهوريات افضل ، لكن ماحصل هو ان المخاوف النظرية تشير –الى ان الانتقال الى نظم ديمقراطية حقيقية ليس سهلا ، وان عودة اساليب الاستبداد وانتشار الفوضى ، تمثل احتمالات قائمة ، قد تصاعدت يوما بعد اخر ، واصبح الخوف مسيطرا على توقعات الشعوب بشان المستقبل ، لاسيما ان الطريق الذي قطعته الشعوب الثائرة كان ثمنه باهظا ، لكن يبدو ان المستقبل يتعثر بدرجات تتفاوت من دولة الى اخرى . اذ تحولت المراحل الانتقالية الى حالة من الخلخلة وعدم الاستقرار السياسي يبدو الخروج منها متعذرا الى حد كبير ، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات بين عناصر النظم السابقة والجديدة وعناصر الثوار المدنية والدينية ، وارباك اداء السلطات الانتقالية عسكرية ومدنية ، في ظل مصاعب امنية واقتصادية وسياسية تضغط على الجميع[42] .

ايضا اتاحت موجة الثورات والفورات الشعبية العربية تغييرا كبيرا في موازين القوى الاقليمية ، من خلال توفر فرص جديدة للاطراف الاقليمية من تؤثر او بالاحرى تزيد من قدرتها على التاثير في مجريات الاحداث في المنطقة ، وابرز تلك الفرص صعود الدور الشعبي في الاوضاع الجديدة للدول التي شهدت ثورات وموجات احتجاج ، سواء تم تغيير نظام الحكم فيها اولازال الاخر يحاول تغيير نظمه

السياسية ، فعلى اقل تقدير اصبحت – ولاتزال – السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية اكثر اقترابا من تطلعات الشعوب واكثر تحسبا وخضوعا لمواقف الشعوب الثائرة ،وادراكها لقضايا واوضاع المنطقة ، بالنتيجة اصبح المجال اكثر رحابة امام الدول الاقليمية للتفاعل مع السياسات العربية عبر القنوات الشعبية ، كما ستتحرر المواقف والسياسات من قيود كانت مفروضة من قبل الانظمة السابقة في علاقاتها مع دول الجوار ،ومعلوم ان للدور الامريكي تاثير بالغ على فرض تلك القيود بما يتلاءم ومصالحها لاسيما تجاه أي تحرك خارجي باتجاه تحسين العلاقة مع ايران ، ومن الفرص المتاحة ايضا امام دول الجوار مايتصل بالجانب الاقتصادي في علاقات تلك الدول مع الدول العربية ، فمن شان التغيرات الجديدة ان تفتح المجال امام سياسات واجراءات اقتصادية وتشجيع ووضع قوانين لتشجيع الاستثمارات الاجنبية والخدمية المختلفة [43].فتلك النوعية من التطورات المفاجئة والمرتبطة مباشرة بالوضع الداخلي من قضية او طرف اقليمي ، تفرض على النظم الحاكمة الجديدة او تلك التي لم تتغير بعد ان تبني مواقف اوتحركات تواكب الاحداث وتتعامل معها ، فتكون المحصلة ان موجة الثورات والاحتجاجات العربية فرضت على الدول العربية التخلي عن سياسة الحياد السلبي او غض الطرف عما يجري في المنطقة ، وهذ يعني ان المحتوى الايديولوجي الصاعد حتى الان يبني فضاء جديدا من التعاون مع الدول الاسلامية غير العربية في المنطقة ، أي تركيا وايران بكل مايعنيه ذلك من انعكاس على دورهما الاقليمي . اما على الصعيد العالمي ستحاول الولايات المتحدة الامريكية جاهدة ان تبني نظاما اقليميا جديدا يحفظ مصالحها ومصالح اسرائيل ، وتحديدا بعد تراجع المكانة الامريكية كقطب عالمي اوحد ، امام صعود قوى دولية اخرى (الاتحاد الاوربي ، الصين ، روسيا ، اليابان ، الهند) [44] . وبالمحصلة احدثت الثورات العربية حراكا اقليميا جديدا لم ينته بعد ، اذ من الصعب التحقق بالمدى الذي سيصل اليه هذا الحراك وكذلك طبيعة المعادلات الاقليمية الناتجة عنه والتي ربما تفضي الى عالم جديد في الشرق الاوسط ، أي اوضاع اقليمية جديدة مختلفة نوعا ما .

الخاتمة

تصل الدراسة الى نتيجة مفادها بأن الثورات العربية وتداعياتها المستقبلية ومهما كانت مثيراتها واحتمال استقرارها سوف تبقى موضع اهتمام ودراسة لأعوام عديدة ، ومثار جدل في الاوساط السياسية والأكاديمية ، لاسيما المتخصصين في الشأن العربي ، ولذلك لايمكن في الوقت الحالي استخلاص واستنباط نموذج تحليلي مطلق ومتكامل في أي دراسة تتناول مثيرات الثورات العربية ونتائجها المستقبلية ، ويتضح لنا ان المجتمع الدولي وعلى رأس الهرم الولايات المتحدة تتعامل مع الاحداث وفقاً للمصالح الحيوية وتطبيق المعايير المزدوجة بعيداً عن القوانين والاعراف الدولية ، وبالنتيجة لايمكن اعداد المواقف الدولية تجاه الاحتجاجات والثورات العربية ، مبنية على مباديء ومعايير قيمية ثابتة وغير متناقضة ، وهذاواضح في الاختلاف بين خطابات المجتمع الدولي وافعاله على الواقع . وهنا تصل الدراسة ايضاً الى الاستنتاجات التالية :

1- ان الثورات العربية على الرغم من انها قضت على انظمة حكم بالغة في الاستبداد والدكتاتورية في ادارة شعوبها ، وفتحت المجال امام الخيارات المطلوبة للشعوب الثائرة حول طبيعة من سيحكمها ، الا ان الواقع يشير الى تطورات سلبية ستحصل على الارض . اذ ان الانتقال من التسلطية لايمثل بالضرورة مسارا للازدهار والحرية والحكم الرشيد ، فالامر يتوقف على وجود مؤسسات سياسية كفوءة ودستور حقيقي لمعالجة المشاكل الموروثة ، ولكن هنالك مؤشرات الى تزايد الانقسام في المعارضة والقوى التي قامت بالثورات الامر الذي يشير الى اعادة مسيرة الاحتجاجات والثورات من جديد.

2- من اجل ان تخرج الثورات بنتائج ايجابية لمستقبل جديد ، لابد من تحقيق الاستقرار السياسي اولاً ، ثم الاتجاه الى المراحل الاخرى المكملة للاولى وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية ، بمعنى اخر لابد من حسم المسائل السياسية وتقرير من سيحكم البلاد ، وماهي الأيديولوجية التي يحملها النظام الجديد ، وماهو المشروع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي سيعتمد عليه النظام مستقبلاً .

3- تشير اغلب المؤشرات والتقديرات نوعاً ما الى ان القوى المرشحة الى لعب الدور الاكبر، في الحياة السياسية القادمة لدول الثورات العربية هم الإسلاميين ،ومن ثم يليهم في الترتيب بعض القوى الليبرالية واليسارية غير المتجانسة .

4- ان النخب السياسية الجديدة ستسعى جاهدة الى بناء قواعد مادية واقتصادية في ظل التنافس السياسي المحموم ، ومحاولة كل طرف تثبيت دعائم قوية في السلطة لاسيما بين الإسلاميين والعلمانيين ، وهذا الحال سينعكس سلباً على الارض ، الأمر الذي سيزيد من حدة الصراع بين المتنافسين .

5- رغم ان الغرب لايتمنى انتشار الفوضى وزيادة او تصاعد التطرف مع موجات ونزوح واسع لاوروبا من هذه الدول ، الا ان الغرب سيراقب الأوضاع الجارية بدقة ، وهو يتوقع الزيادة في السخط الشعبي ومحاصرة التيارات الراديكالية في البلاد العربية ، والتضييق عليها ، تمهيداً للقضاء على خياراتها المتطرفة ودفعها الى الاعتدال والواقعية ، ويتضح هذا الحال بالقول : استلمتم السلطة وملكتم الحكم والدولة ، فماذا انتم فاعلين ؟

6- استغراق المراحل الانتقالية فترات طويلة ، بسبب بطء او إرباك الخطوات المتبعة ، او سيطرة الصراعات على اجنحة الثورات .

7- ان الصراعات السياسية تبدو اكثر عنفا مما كان متصورا ، فالقضية تجاوزت اقامة نظام ديمقراطي محل نظام استبدادي قديم ، الى صراعات على السلطة من ناحية وصراعات على الدولة من ناحية اخرى ، اذ تسعى كافة القوى السياسية الى إثبات وجودها وحجز حصتها في النظام الجديد ، ليس فقط من خلال اليات التحول القائمة على المنافسة السياسية وانما الاستمرار في الحشد الجماهيري ايضا ، بل واعمال العنف أحيانا، ويصل الحال الى إجهاض الثورات ذاتها .

8- هناك مجموعة من الاشكاليات المعقدة التي تطرح نفسها في الفترات الانتقالية ، كالمشكلة التي تخلقها عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية والقوى المدنية وأوضاع الجيوش في نظم ما بعد الثورات وشكل الاقتصاد وشكل التعليم وملامح الثقافة ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة القادمة .

9- بالتأكيد اليوم .. التحدي الأكبر امام القوى والتيارات السياسية ، هو في ايجاد نظام صالح وادارة كفوءة وقادرة على تحقيق مطالب الجماهير العربية وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية بين جميع اطياف ومكونات الشعب .

10- تؤدي التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد بكل مؤسساته الى الحاجة لوقت طويل ، في ظل توقيت حرج فيحدث نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع ، والارتباك من جانب الادارة الانتقالية ، التي تفتقد الامكانات المادية والرؤية الصحيحة في اختيار السياسات المناسبة ، والقادة المؤهلين لقيادة البلد وهذا ما يضاعف من حجم الاعباء الملقاة على عاتقهم . الامر الذي ينتج عنه تحد خطير ، اذ يوجد قطاع كبير من الثوار يرفض بالاساس فكرة الخضوع لاي سلطة والذي ينتج عنه مصادمات وانزلاق البلاد في حرب اهلية .

11- ان الثورات العربية ومهما كانت مثيراتها وتداعياتها ، سوف تغير مستقبلاً من معادلات الحكم والسياسة والثوابت في الدول العربية وان بدرجات مختلفة من دولة الى اخرى .وتلعب طريقة ادارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دورا محوريا في تحديد نجاح او فشل الثورات في تحقيق اهدافها التي قامت من اجلها .

12- ايضاً ستظهر خلافات مع الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بسبب تعاملها وحسب ماذكر سابقاً بازدواجية مع الاحداث العربية والتي انتجت سقوط حلفاء لها(امريكا) دون ان تحرك ساكن .

13- كذلك سوف تظهر خريطة تحالفات اقليمية جديدة ، تفرض نفسها ، لاسيما مع تركيا وايران وعربية قامت على أنقاض الانظمة التي سقطت ، والأبرز ايضاً صعود مصادر قوة تمتلك القدرة على التأثير كمتغير اساسي في الحياة السياسية ، وهي قوى الثورة العربية ، فلننتظر ونرى .

الهوامش

* الربيع العربي مصطلح سياسي يطلق على الثورات والتغييرات التي انتجتها في العالم العربي التي احدثت تغيير وازاحة انظمة حاكمة بارادة الشعوب العربية .

** النظام الاقليمي العربي ارتبط مفهوم النظام الاقليمي كأحد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي والهدف الاساسي منه حفظ السلم والامن .

*** الامن القومي العربي: هو المحافظة على الوجود الكياني للدولة ارضا وشعبا ونظاما .

1- مهدي ابوبكر حمة علي ، الشرق الاوسط والربيع العربي كافاق المستقبل ،الحوار المتمدن ، العدد3615 ،2012 ،ص65 .

**** محمد البوعزيزي الشاب التونسي الذي أضرم النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيراً عن غضبه على بطالته وإحساسه بالظلم الواقع عليه وعلى غيره ، ومصادرة عربته التي يبيع عليها ، وبنفس الوقت قيام شرطية بصفعه امام الملا وقالت له ارحل.فأصبحت تلك الكلمة شعار الثورة لرحيل الرئيس زين العابدين بن علي ورؤساء اخرين

2- وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ،بيروت ، العدد138 ،1990، ص108 .

3- سعد الدين ابراهيم ، عوامل قيام الثورات العربية، المستقبل العربي ،بيروت ، العدد399، ايار 2012 ، ص126 .

4- فواز جرجيس ، تحفضات على الديمقراطية في :علي خليفة الكواري (محررا) ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ،ص21.

5- محمود عبيد غياس ،الدولة الخليجية سلطة اكثر من مطلقة – مجتمع اقل من عاجز ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد315 ،2005 ، ص64-65 .

6- مهدي ابو بكر ، مصدر سابق .

7- شفيع ابو منيجل ، هوية الدولة والمسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، في : احمد عوض الرحمون واخرون ، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2008 ، ص93 .

8- ينظر الرابط : http :ll ar.wikipediufda .org

9- الربيع العربي وحتمية سقوط الانظمة الثورية والانقلابية – ينظر الرابط : http: www .nashiri . net articles.

10- عبيدلي العبيدلي ، صحيفة الوطن ، العدد2436 ، على الرابط : ubaydli @ alnadeem .com

11- جواد كاظم البكري ، الثورات ربيع عربي بخريف اقتصادي – ينظر الرابط : http : ll www.uobabylon .edu.

12 - عبد القادر عبد العالي ، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي ، المستقبل العربي ، العدد406 ،كانون الاول ، 2012 ،ص68.

13 - هناءعبيد ،من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية ، السياسية الدولية، العدد 187 ، كانون الاول، 2012 ، ص54-55 .

14 - سامح راشد ، دول الجوار الاقليمي في عصر الثورات العربية ، شؤون غربية ، العدد147 ، خريف 2011 ،ص 98 .

15 - سمير رضوان ، التحدي الاقتصادي : ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية ، السياسة الدولية ، العدد188، نيسان ، 2012 ،ص97 .

16 - محمد ياقوت ، ازمة البحث العلمي في العالم العربي –مالحل ينظر الرابط : http : llwww .k 128 .com .

17 - جواد كاظم البكري ، مصدر سبق كره .

18 - مهدي ابو بكر ، مصدر سبق ذكره .

19 - المصدر نفسه .

20 - عادل العبيدي ، تونس : مادور الولايات المتحدة الامريكية في الربيع العربي، ينظر على الرابط :.http:// www. Alameda .tn/management/article-7483

21- خيرالدين حسيب ،الربيع العربي : نحو الية تحليلية لأسباب النجاح والفشل : ينظر على الرابط :-http ://www.thawabitna .com /article/article 17-01 12/7242.htm.

22- ينظر الى الرابط :-http://media.iraqicp .com /2do-12-17-07-29 32/59.113-27-2011-html.

23- المصدر نفسه .

24- ابوبكر الدسوقي ، الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ؟ السياسة الدولية ، العدد 188 نيسان ، 2012 ، ص124 .

25- خير الدين حسيب ، مصدر سبق ذكره .

26- المصدر نفسه .

27- محمد السيد سعيد ،اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعلين غير العرب تجاه الثورات العربية ، السياسة الدولية ،العدد188، نيسان ،2012 ، ص79 .

28- المصدر نفسه ، ص79-80.

29- نقلاً عن :مهدي ابو بكر حمة علي ،الشرق الاوسط والربيع العربي : افاق ومستقبل ، الحوار المتمدن ، العدد3615 ، 2012 ، ص45 .

30- خير الدين حسيب ، المصدر السابق .

31- نقلاً عن :عبيدلي العبيدلي ، الربيع العربي-الاسباب والدوافع، صحيفة الوطن ، العدد2426 ،2012 .

32- ينظر الى الرابط :.http://www.muntada.islamtodag-net/t88543.html

33- هناء عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص54 .

34- ايمان احمد رجب ، اللاعبون الجدد: انماط وادوار الفاعلين غير الدول في المنطقة العربية ،السياسة الدولية ،العدد187 كانون الثاني ، 2012، ص36 .

35- ناجي عبد النور ، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي في : توفيق المديني واخرون : الربيع العربي ...الى اين ؟ افق جديدة للتغيير الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ايلول ،2011 ، ص165 .

36- سامح راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص101 .

37- نصر محمد عارف ،النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، السياسة الدولية ، العدد188، نيسان ، 2012 ، ص53 .

38- توفيق المديني ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية في :توفيق المديني واخرون ،الربيع العربي ...الى اين ؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول ، 2011 ، ص59 .

39- عمار علي حسين ، الاسباب الداخلية والخارجية لبروز الحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي من كتاب : التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي ، بيروت – لبنان مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ، 2012 ،ص23 .

40- ارثر اسابيرغر ، وسائل الاعلام والمجتمع ، وجهة نظر نقدية ، ترجمة صالح خليل ابو اصبع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد386 ،الكويت ، اذار 2012 ، ص22 .

41- نصر محمد عارف ، مصدر سبق ذكره ، ص53 .

42- ابو بكر الدسوقي ، مصدر سبق ذكره .

43- سامح راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص.102

44- السيد امين شلبي ، شؤون عربية ، العدد149 ، ربيع 2012 ،ص123 .